

## حقيقة الديار قوة الصهيونية والحدود المفتوحة

منذ نكبة ١٩٤٨ حيث استطاعت الصهيونية اغتصاب القسم الأكبر من فلسطين الى النكبة الثانية حيث قامت إسرائيل بعدوان ١٩٦٧ وشن حرب على الانظمة وبخاصة الجيوش العسكرية التقليدية لانظمة بعض الدول العربية، فاستطاعت احتلال قسم كبير من سيناء وكامل الضفة الغربية وقسم كبير من الجولان السوري المحتل.

وبين نكبة ١٩٤٨ الى نكبة ١٩٦٧ الى عدوان إسرائيل واحتلالها للقسم الأكبر من لبنان حيث شنت حرباً على القوى الفلسطينية والقوى اللبنانية المؤيدة لها ووصلت الى احتلال العاصمة بيروت وأحرقتها تحت وايل من قصف المدفعية وقصف الطيران الحربي.

وبعد إزاحة القوة الفلسطينية الصاروخية من لبنان والعسكرية وعناصرها البشرية وقيامها بتصفية المؤيدين للثورة الفلسطينية، كانت إسرائيل قد اشعلت حرب الستين في لبنان. ومن الخطأ الكبير ان نقول ان لبنان شهد حرب سنتين فقط، بل ان الحرب استمرت عسكرياً طويلاً حتى عام ١٩٩١، وانتقلت بعدها الى تفتت لبنان مذهبياً وطائفياً منذ ١٩٩١ وحتى اليوم.

انتقلت الصهيونية من فكرة تحقيق قوة إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ وعدوان ١٩٨٢ الى البدء بالحرب على المجتمعات العربية تحت عنوان «القوة الإسرائيلية مقابل الحدود المفتوحة تجاه المجتمعات»، فمثلاً في لبنان بعد ١٩٩١ اصبح الشعار من هو الأقوى في طائفته، فبينما

كان في السابق بين ميثاق ١٩٤٣ ودستور الطائف ١٩٨٩ كان الراحلون كمال جنبلاط، ريمون اده، كميل شمعون، كامل اسعد، صبري حماده، رشيد كرامي، صائب سلام، وبيار الجميل والمير مجيد أرسلان، والرئيس الراحل سليمان فرنجية والرئيس الراحل رينيه معوض وغيرهم وقد اكون نسبت أسماء بعض الزعماء، كانوا يقولون انا

زعيم الجنوب، وليس زعيم الشيعية، وانا زعيم الجبل وليس زعيم الدروز، وكان يقول بعضهم انا زعيم لبناني في جبل لبنان، مثل الرئيس كميل شمعون وريمون اده كانوا على أوسع من جبل لبنان، كذلك الراحل كمال

جنبلاط، وكان بعضهم يقول انا زعيم في منطقة الشمال وليس زعيم السنة في الشمال مثل رشيد كرامي او كان يقول الراحل صائب سلام انا زعيم بيروت لكن لست

زعيم السنة، كذلك الرئيس الراحل سليمان بيك فرنجية رئيس الجمهورية الأسبق كان يقول انه زعيم وطني وشعاره كان وطني دائماً على حق، فانقلب الامر حتى

وصلنا الى هذه الأيام فاصبح الشعار ان القومي في طائفته هو الذي يأتي الى الحكم، وعلى هذا الأساس فإن الرئيس نبيه بري الذي هو يعتبر نفسه الزعيم الشيعي سياسياً اول، خارج اطار حزب الله الذي هو مقاومة،

فحل في رئاسة المجلس على مدى أكثر من دورات ودورات، كذلك الرئيس الراحل رفيق الحريري والآن الرئيس سعد الحريري الذي يقول انا الزعيم السني الاقوى، وبالتالي جاء الى رئاسة الحكومة. ورئيس

الجمهورية الحالي العماد ميشال عون جاء من منطلق الرئيس الاقوى لدى المسيحيين، فوصل الى رئاسة الجمهورية، وتمايز عنهم قليلاً الوزير وليد جنبلاط ليقول انه زعيم الجبل خاصة من خلال المصالحة الذي حققها

في الجبل وعودة المسيحيين. كذلك كان الراحل المير مجيد أرسلان، الذي كان يقول انا زعيم وطني لبناني ومن خلال ذلك يمكن الان ان نجد ان المجتمع اللبناني

انقسم مذاهب وطوائف واصبح الشعار من هو الأقوى داخل طائفته. وما دام ان رئيس الجمهورية او رئيس المجلس او رئيس الحكومة او غيرهم يصلون عبر قوتهم في طائفتهم، فإنهم سيعملون على تعزيز قوتهم في طائفتهم لان الشعار الذي اوصلهم هو القوة في طائفتهم

وهكذا تصبح طائفتهم دولتهم على مستوى كل المسؤولين من الرؤساء الى الوزراء الى قيادة الأحزاب، ولذلك نشهد مثلاً صراعاً بين التيار الوطني الحر والقوات من هو الاقوى مسيحياً، وينعكس ذلك على كل الطوائف والمذاهب صراعاً بين الأحزاب وتفتتاً للمجتمع الى

طوائف ومذاهب واعتبار ان دولة كل واحد هو طائفته، فبمقدار ما يكون قويا في طائفته يصل الى الحكم، وبالتالي دولته او مشروعه يكون طائفته او مذهبه.

هكذا الصهيونية عملت بصورة مباشرة او غير مباشرة على إيصال لبنان الى هذا التفكير، وبعد ادراك الصهيونية ان الجيوش التقليدية لم تعد مهمة لها ولا تشكل قدرة على التصدي لها، وبالتحديد جيش العدو الإسرائيلي الذي يمتلك أكبر ترسانة عسكرية تقليدية في كامل

المنطقة لا بل يصل عبر سلاحه النووي الى ان يكون اقوى من العديد من الدول الأوروبية، ولذلك في ظل هذا الجو

نما عبر القوة الإسرائيلية او السلم الإسرائيلي داخل فلسطين المحتلة التي احتلتها إسرائيل عبر خطط الصهيونية، نمت قوة من المجتمع هي قوة حزب الله وهي المقاومة ولو انها تحولت الى حزب ديني لكنها نشأت من المجتمع اللبناني خارج الأطر العادية والحزبية ولم تلد

من رحم أي نظام باستثناء تحالفها الديني مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكنها تبقى بعناصرها

البشرية وقتالها وإيمانها وشجاعتها قوة ناشئة من المجتمع اللبناني، مع ان تزويدها بالسلاح يجري من سوريا وخاصة من ايران بالصواريخ البعيدة المدى والقريبة.

سنة ٢٠٠٠ استطاعت المقاومة تحرير الجنوب وإجبار العدو الإسرائيلي على الانسحاب من لبنان. وفق تقرير فينو غراد، فإن إسرائيل لن تنتبه مخابراتها العسكرية ولا

الموساد الى ان المقاومة في لبنان وهي المقاومة اللبنانية لديها جهوزية واسلحة قادرة على ردع الجيش الإسرائيلي وحصلت حرب ٢٠٠٦ واستطاعت المقاومة ردع الجيش الإسرائيلي والحاق الهزيمة به اثناء محاولته اقتحام واحتلال اراض لبنانية فاوقفته في سهل الخيام وعلى ابواب بنت جبيل ودمرت له مدرعات

ودبابات واسقطت اكثر من طائرة هليكوبتر وأصابت بارجة حربية كادت ان تغرق بعد ان احترقت وقتلت ١٦٠ جندياً إسرائيلياً فيما استشهد من الجانب اللبناني ١١٢٠ شهيداً. تغيرت الامور تجاه الصهيونية، ونعود لنقول كيف ان الصهيونية، بعد ان استطاعت

التفوق على الجيوش العربية التقليدية، برز في وجهها العراق وقوته العسكرية، فاقنعت الصهيونية وغسلت دماغ الرئيس جورج بوش الابن وذهبت به الى نيو

مسيحية التوراتية لتقنعه بان حرب العراق هي الهام من المسيح وفق مفاهيم النيو مسيحية التوراتية وأمر جورج بوش الابن بشن الحرب على العراق، وهكذا في خطة

صهيونية - أميركية - بريطانية تم شن الحرب على العراق، وليس على العراق كدولة بل على المجتمع العراقي. واذاً كنا نقول عن المجتمع العراقي، فنسال كيف هو العراق اليوم؟ انه منقسم سنياً وشيعياً وكردياً،

ونسأل عن اقتصاد المجتمع العراقي انه منهار فالزراعة تحترق وتبيس، والصناعة لم تعد موجودة في العراق والشعب اقتصادياً افتقر وانقسم العراق الى منطقة

كردية واصبح شماله يسكنه السنة وقسم من بغداد والجنوب الشيعية، وفي كل الأحوال تم تدمير المجتمع العراقي وفق ما خططت له الصهيونية.

ثم بعد حرب ٢٠٠٦ وجدت الصهيونية ان سوريا كانت احدى الدول المساندة للمقاومة، وان خلق هذه القوة التي نشأت من المجتمع وليس من اطار في نظام

دولة او وفق مفاهيم حزب سياسي لبناني تقليدي عادي حتى وان تحولت المقاومة الى حزب ديني، فإن المقاومة بغموض وجودها وعدم ظهور أي انتشار لها وعدم

معرفة شيء عن داخلها باستثناء اختراق او اختراقين بسيطين كشفتها المقاومة فوراً مثل حادث شوريا، الذي كان مسؤولاً عن عمليات خارجية وكشفته المقاومة فوراً.

لكن إسرائيل لم تستطع خرق هذه القوة النامية من المجتمع اللبناني، واليوم المقاومة اقوى واقوى، واذاً قلنا كيف عملت الصهيونية بطريقة مباشرة او غير مباشرة

على ضرب المجتمعات العربية بعد عدم أهمية الجيوش العربية التقليدية فانصرفت الى التخطيط لحرب عالمية وكونية ضد سوريا، ضربت المجتمع السوري وادت الى هجرة ٨ ملايين سوري الى خارجها، وتم تدمير قرى

وبلدات ومدن، وصمد من صمد من الجيش العربي السوري والنظام، لكن لولا تدخل ايران وحزب الله والمهم تدخل روسيا لكانت المؤامرة عبر منظمات إرهابية قد

نجحت في تدمير سوريا والى حد اسقاط النظام او بقاء النظام في العاصمة وعلى خط السواحل السوري في حين سيطرت المنظمات الإرهابية على أكثرية الأراضي السورية، ودمرتها، والمؤامرة الكونية استطاعت في

النتيجة تدمير المجتمع السوري بجزء كبير منه رغم انه مجتمع يعد بالنهوض من جديد ولكن يلزمه وقت طويل. وهكذا العراق وسوريا ولنتطلع الى الخريطة العربية، من مصر الى محمد مرسي الى الانقلاب عليه الى حيث

الوضع الان حيث العلاقة بين الرئيس المصري السيسي ورئيس وزراء العدو الإسرائيلي نتناهاو جيدة، اما الأردن فيعاني مشاكل كثيرة وليس في وارد الحرب ولا يستطيع ذلك.

واستمر تدمير المجتمعات العربية من ليبيا بعد مصر الى تونس الى الجزائر الى معركة اليمن التي نزلت فيها دول كثيرة وبخاصة اليمن من شعبها رجالاً ونساءً وأطفالاً. كذلك دول الخليج وقعت في حرب لم تستطع

إنجازها الى عدم حسن جوار بين الخليج وايران وصولاً الى الصهيونية وما تخططه مع اميركا من حصار على ايران يكاد يشعل الحرب في أي لحظة، وذلك لقطع أي وصل بين المقاومة في جنوب لبنان وقوتها في سوريا وبينها وبين سوريا والعراق وايران او أي دولة عربية أخرى.

كذلك عملت الصهيونية في مخطط دقيق على عزل غزة عن الضفة الغربية ووضع الشقاق بين الشعب الفلسطيني الذي انقسم بين السلطة وحركة فتح من جهة

شارل أيوب

(تنمة حقيقة الديار ص ١٦)

التي تتمول من الأسواق المالية (Financial Sector Dominated Economy) بحكم أن الزيادة في الدخل الفردي في هذه الحالة

تدفع في اتجاه تمويل الأسواق المالية التي بدورها تُموّل الاقتصاد ويعود السبب الى أن زيادة الدخل تدفع الى زيادة الطلب على الخدمات المتطورة التي تؤمنها الأسواق المالية.

في لبنان أدّى ضعف بورصة بيروت الى عجزها عن استقطاب الزيادات الكبيرة في الدخل الفردي للمواطن اللبناني كما ومدخول الشركات. وتعود أسباب هذا الضعف الى:

أولاً - ضعف القوانين المرعية الإجراء والتي منعت القيام بالعديد من العمليات المالية في البورصة وحدت من دخول الشركات الى بورصة بيروت بهدف تداول أسهمها.

ثانياً - البيروقراطية الإدارية للقطاع العام التي جعلت القرارات المالية للبورصة تتعلق بتعقيدات القرار الإداري العام بحكم أن بورصة بيروت ليست شركة خاصة.

ثالثاً - ضعف البنية الاقتصادية اللبنانية والتي حدت من عدد الشركات التي تستوفي شروط الدخول الى بورصة بيروت.

رابعاً - الأزمات الأمنية والسياسية التي مر بها لبنان على مدى سنين والتي حدت من شهية الاستثمار في القطاع الخاص.

(التنمة ص ٢)

## وزير خارجية العراق : نقف مع إيران ضد إجراءات أميركا الأحادية

قال وزير الخارجية العراقي محمد الحكيم، إن بلاده تقف مع إيران ضد ما وصفها بـ«الإجراءات الأحادية» للولايات المتحدة الأميركية ضد طهران.

جاء ذلك خلال استقبال الحكيم لنظيره الإيراني، جواد ظريف، في العاصمة العراقية، بغداد، حيث قال في مؤتمر صحافي: «نحن نقولها بوضوح وبصدق،

(التنمة ص ١٦)

بروفسور جاسم عجاقة

على الرغم من كل الأزمات التي اجتاحت وتجتاح لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية وحتى يومنا هذا، ما زال القطاع المصرفي ينمو بشكل ثابت ومُطمئن ويستقطب رؤوس الأموال. اليوم وبعد وصول حجم هذا القطاع إلى أكثر من ٢٥٢ مليار دولار أميركي، نرى أنه سيكون للمصارف اللبنانية دور أساسي في تمويل الاقتصاد اللبناني في المرحلة المقبلة.

يطرح الكثير من الأشخاص عن الأسباب التي تمنع استخدام الأموال الموجودة في المصارف اللبنانية لتمويل الاستثمارات في الاقتصاد اللبناني. وهذا السؤال مشروع وأكثر من مُحق نظراً إلى أن لبنان يقوم بمجهود هائل في تحضير موازنة

تقشفية طالت بعض شظاياها موظفي القطاع العام، وذلك بهدف الحصول على ١١ مليار دولار أميركي من مؤتمر سيدر. دور المصارف كما تنص عليه النظرية الاقتصادية، هو تمويل الاقتصاد في شقّيه الاستثماري والإستهلاكي (أي القطاع الخاص بالدرجة الأولى).

الاقتصاد اللبناني هو من الاقتصادات التي تتمول من القطاع المصرفي (Banking Sector Dominated Economy) بحكم أن الزيادة في الدخل الفردي تُترجم بارتفاع حجم الودائع في المصارف التي تمتلك قدرة تسليفيّة عالية تسمح لها بتمويل

الاستثمارات في الاقتصاد، على عكس الاقتصادات المتطورة



وزيرا خارجية إيران والعراق

### على طريق الديار

ودخلها الى الدير، بتلّس تجربة المعجزات المستحيلة في حياتها كما في مماتها.

القديسة ريتا التي طلبت مشاركة المصلوب بألامه، راكعة أمام الصليب، كان لها ما طلبته فقد انغرست شوكة من اكليل المصلوب اذ اقتها لآماً مبرحة لمدة ١٥ سنة.

القديسة ريتا التي يحتفل العالم بعيدها في ٢٢ أيار في الشهر المريمي، هي مثال المرأة التي لم تغرها مباحج الحياة، وهي مثال الأم التي ضحت بأولادها لتبقيهم بعيدين عن شياطين هذه الدنيا، هي القديسة اذا ما ناديتها بحب وانت نادى على خطاياك، تراها واقفة الى جانبك، وتدعمك وتخلصك من الألام الروحية والجسدية.

(الديار)

## بعد ١٤ عاماً الأمير وليد بن خالد النائم ابن شقيق الأمير الوليد بن طلال يحرك رأسه



(التفاصيل ص ١٦)

تعرف الى عملية الإخلاء الجوي الأكثر إذهالاً في تاريخ «إسرائيل»

إحتجاجات في «إسرائيل» ضد منح نتيياهو الحصانة

شاهدان يكسران صمتهم حول وفاة الأميرة ديانا: ليس مجرد حادث مروري

ص ١١ و ١٦

## قطار عشرة القروش وتزام خمسة القروش هل يعودان الى بيروت؟

البروفسور الأب يوسف مونس

قطار «الشرق السريع»، قطار «العشرة قروش» من بيروت الى طرابلس ومن بيروت الى صيدا ومن بيروت الى رياق هلا يعود؟

ترام «الخمسرة قروش» من البرج للمنارة لراس بيروت

(التنمة ص ١٦)

## بطولة تحت الـ ١٨ سنة : أمين معلوف أفضل لاعب



أمين معلوف يتسلم جائزته (التفاصيل ص ١٠)

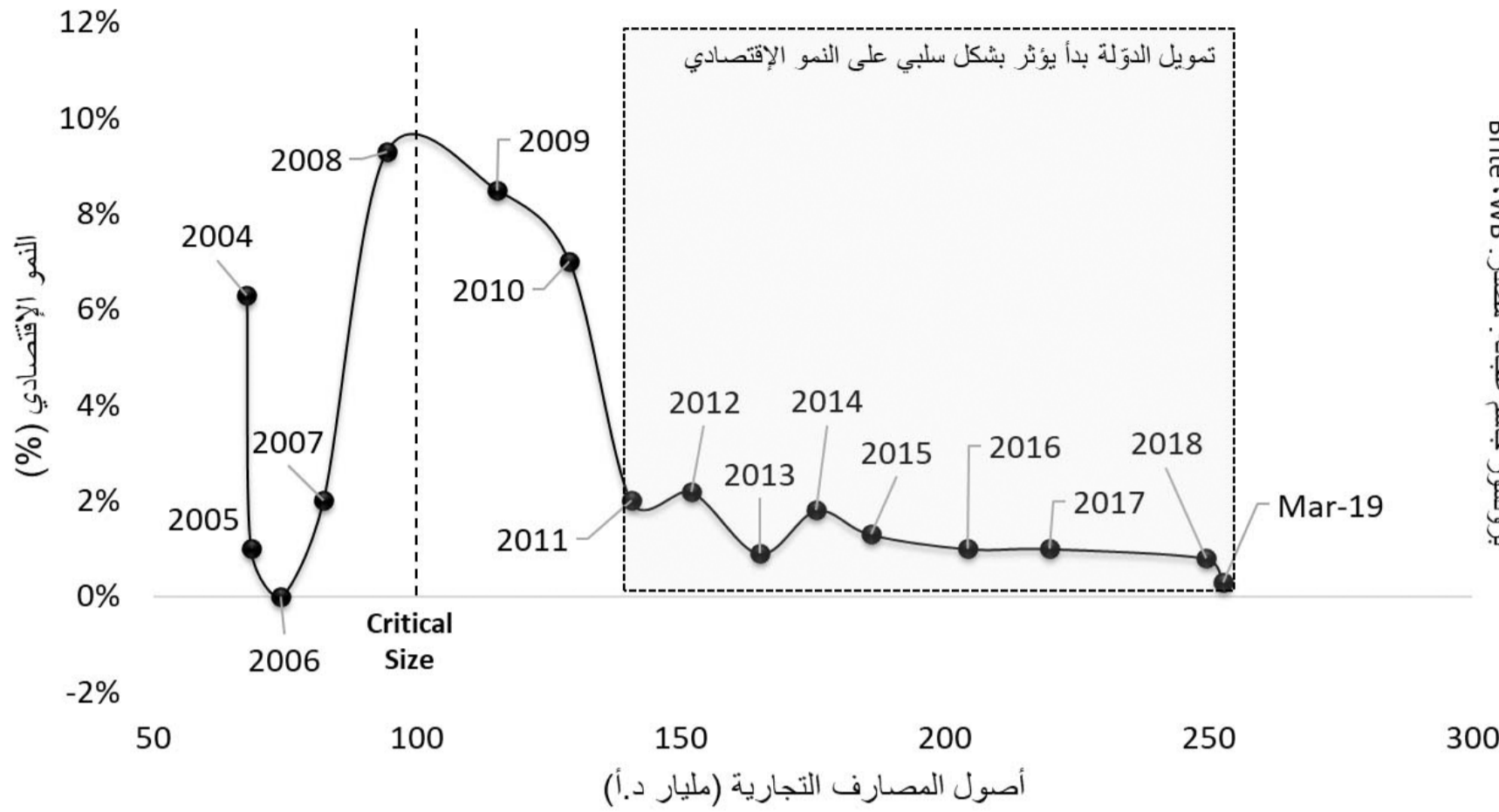


## سياسة لبنانية

## هل سيذهب لبنان نحو الازدهار الإقتصادي صادي؟ وكيف يُشارك القطاع المصرفي في ورشة النهوض؟

(تتمة ص ١)

## النمو الإقتصادي مقارنة بحجم القطاع المصرفي اللبناني



Brite, WB : مصدر : جاسم حياطة : برافيسور

قام الباحث الاقتصادي «Kunt» في العام ٢٠١١ بإعطاء آلية مفصلة لتمويل الإقتصاد من خلال المصارف. وتنص هذه الآلية على أن استمرار النمو في إقتصاد معين، يجعل الإنتاج يتعلق بنسبة أقل بتقلبات القطاع المصرفي وبنسبة أكبر بالأسواق المالية.

إلا أن الباحثين «Kharroubi» و«Cecchetti» قاما في العام ٢٠١٢ برسم العلاقة التي تربط نمو الإقتصاد في الإقتصادات التي تتمول من المصارف مع حجم القطاع المصرفي. وتوصلا إلى تحديد علاقة على شكل حرف «U» مقلوب.

تفسير هذا العلاقة هو التالي: يُساهم القطاع المصرفي في تمويل الإقتصاد بشكل فعال حتى يصل إلى حجم معين (أطلق عليه Critical Size) وعند تحطّي هذا الحجم يصبح تأثير ارتفاع حجم القطاع المصرفي على النمو سلبياً!

ماذا يعني هذا الأمر في حالة لبنان؟ في الواقع لم يقدّم الباحثون بدراسة حالة بلدان مشابهة لحالة لبنان. وإذا كانت العلاقة بين حجم القطاع المصرفي اللبناني والنمو الإقتصادي تحترم العلاقة التي أقرها العالمين، إلا أنه لم يأخذوا بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما السبب الأساسي في تراجع النمو مع إزدياد حجم القطاع المصرفي:

العامل الأول مُرتبط بالتطور السلبي للأحداث السياسية والأمنية في لبنان مع بدء الأزمة السورية والتعطيل السياسي شبه الكامل الذي تبع هذه الأحداث كما والتفجيرات التي طالت لبنان في العام ٢٠١٣ وأول العام ٢٠١٤.

العامل الثاني مُرتبط بحاجة الدولة إلى التمويل نتيجة العجز المُزمن في موازنتها والتي أدت إلى ارتفاع الطلب على الأموال. وبالتالي إتجهت الدولة نحو المصارف لتمويل مما حرم القطاع الخاص من الأموال وبالتالي إنخفضت الإستثمارات.

هذين العاملين هما التبرير الأساسي لإنخفاض نسبة نمو الإقتصاد اللبناني منذ العام ٢٠١١ وحتى يومنا هذا.

الإقتصاد اللبناني هو إقتصاد غير مُتطور ويعتمد بالتمويل على المصارف اللبنانية. وبالنظر إلى الأرقام نرى أن حجم القروض التي أعطتها المصارف اللبنانية إلى القطاع الخاص وصلت إلى ٥٧ مليار دولار أميركي أي أعلى من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ١٧ مليار د.أ في العام ٢٠٠٤ أي بزيادة ٢٣٧٪. وهذا الأمر يُظهر أن المصارف مولت القطاع الخاص بنسب هي من الأعلى عالمياً.

كما قامت المصارف اللبنانية بإقراض القطاع العام أكثر من ٣٣ مليار دولار أميركي مع قِمة وصلت إلى ٣٨ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٥!

إذاً مما تقدم نرى أن المصارف قامت بتمويل الإقتصاد وتمويل القطاع العام الذي من المفروض أنه (أي تمويل الدولة) مُهمّة طارئة غير منصوص عليها في النظرية

والقطاع السكني. وتُشير حساباتنا إلى أن كل مليار دولار أميركي ضُخها مصرف لبنان في الإقتصاد اللبناني من خلال هذه الرزم كانت تؤدي إلى نمو إقتصادي بين ٠,٨٪ و ١٪.

الإقتصاد اللبناني يحتاج إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار أميركي إستثمارات على مدى أكثر من عشر سنوات. وأهميّة أموال مؤتمر سيدر على هذا الصعيد تكمن في أن الدول المانحة فرضت إصلاحات إقتصادية ومالية وإدارية على الحكومة اللبنانية لم تستطع المصارف اللبنانية ولا مصرف لبنان فرضها على الحكومة. من هذا المنطلق نرى أن الفترة المُقبلة وبعد إقرار مشروع موازنة ٢٠١٩ وبدء توافد أموال مؤتمر سيدر، سيكون للمصارف اللبنانية دور أساسي في تمويل الإقتصاد وهي المتعشّشة إلى تمويل الفوائد على الودائع من النشاط الإقتصادي وليس من إيرادات الفوائد على سندات الخزينة.

وجود قطاع مصرفي بهذا الحجم هو أمر تسعى إليه مُعظم الدول بحكم أن حجم الحسابات التوفيرية (saving Accounts) تحدد القدرة الذاتية الإستثمارية للبلد المعني. وفي حال لبنان أصبح تعرّض المصارف التجارية للقطاعين العام والخاص مُرتفعاً جداً (٩٢ مليار د.أ) وبالتالي لا يُمكن المُخاطرة بأموال المودعين ما دامت البيئة الإقتصادية تُعاني من مشاكل جمة تزيد من نسبة المخاطر.

هذا الأمر يفرض على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار أن تحسين بيئة الأعمال هو الشق الأساسي الذي يجب العمل عليه لأن الإستثمار في الإقتصاد هو الوحيد الذي يُمكن أن يؤمّن النمو ولا يوجد إقتصاد في العالم استطاع تسجيل نمو إقتصادي من دون إستثمارات في الإقتصاد.

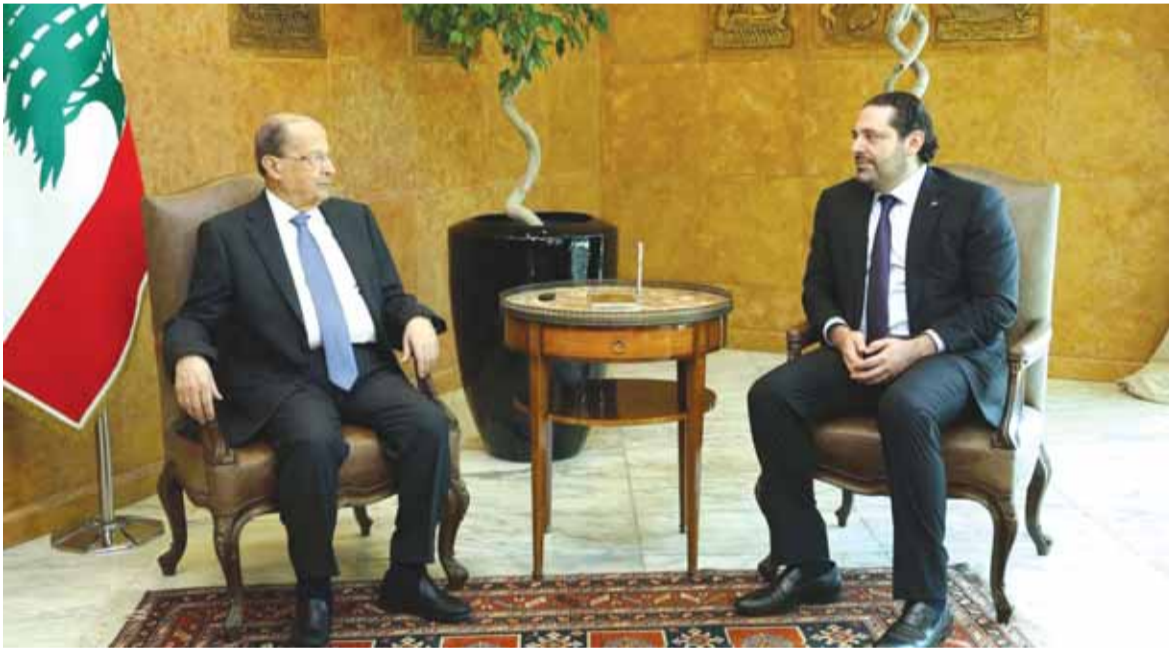
ولعل هذا الأمر هو الذي دفع حاكم مصرف لبنان منذ العام ٢٠١٣ إلى تخصيص رزم تحفيزية سنوية بقيمة مليار دولار أميركي خصصها للقطاعات الإنتاجية

الاقتصادية. مما يعني أن المصارف اللبنانية قامت بما هو مطلوب منها في هذا الإطار.

لكن مع حجم وصل إلى ٢٥٢ مليار دولار أميركي، لماذا لا يتمّ زيادة القروض إلى القطاع الخاص؟ إن ارتفاع نسبة المخاطر على النشاط الإقتصادي وتعرّض المشاريع الإستثمارية لبعب دور أساسي في تخفيف المصارف للقروض المُعطاة إلى القطاع الخاص. ولا يُمكن (بحسب النظرية المالية) إقراض المزيد من الأموال إلا إذا عمدت الحكومة اللبنانية إلى تحسين البيئة الاقتصادية لكي تكون احتمالات نجاح الإستثمارات مُرتفعة مما يقلل من نسبة المخاطر.

الجدير ذكره أن القسم الأكبر من حجم القطاع المصرفي هي ودايع يمتلكها مودعون وبالتالي فإن المصارف مؤتمنة على هذه الأموال وتعاميم مصرف لبنان على هذا الصعيد كثيرة وقاسية.

## الرهان على تفاهم عون - الحريري لإخراج الموازنة من حسابات الربح والخسارة والمزايدات السياسية



## هيام عيد

به عن ربح أو خسارة في كل جولات نقاش مشروع الموازنة، موضحة أن الربح يجب أن يكون الإقتصاد الوطني في الدرجة الأولى، مع العلم أن القرارات المتعلقة بإنقاذ الإقتصاد عبر رفع الرسوم على الإستوريات هي الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل، كونها تساهم في حماية الصناعات الوطنية من دون أن يسبب ذلك ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، والتي ستلحق أضراراً طفيفاً. وأضافت الأوساط، أن هذا الواقع قد أتاح للحكومة التوجّه برسالة أولى مالية إيجابية إلى مجموعة الدول المانحة في مؤتمر «سيدر»، على أن تليها الرسالة الثانية من خلال التشريعات الضرورية لمباشرة الإصلاحات المطلوبة. ولقّبت إلى أن الرسالة الأبرز هي تطوير التوتّر السياسي الذي رافق النقاش الحكومي، والذي عزّز مناخ الشك وعدم الثقة محلياً وخارجياً، ورسخ ظلالاً كثيفة على الإستحقاقات المُقبلة ذات الطابع الإقتصادي والمالي.

وعلى الرغم من أن الموازنة العامة التي وصلت إلى محطاتها الأخيرة في قصر بعبدا لا تجسّد خطة متماسكة كما كشفت الأوساط الوزارية نفسها، فإنها سلكت الطريق نحو تلافي الخلل الذي أصاب عملية انتظام الحسابات المالية نتيجة التأخير عن إنجاز المشروع في موعده الدستوري المُقرّر.

وفي هذا السياق، تحدّثت الأوساط ذاتها، عن رهان على التفاهم المطلوب بين رئيسي الجمهورية ميشال عون والحكومة سعد الحريري، من أجل إخراج الموازنة العامة من نطاق المزايدات السياسية وإطلاق عملية إصلاح وتحسين الوضع المالي والإقتصادي من خلال إجراءات جريئة ذات مردود مالي سريع، على الأقل في الأشهر القليلة المُقبلة والمتبقية من العام الجاري.

كشفت أوساط وزارية مواكبة للتبانيات السياسية والاقتصادية التي رافقت كل جولات النقاش في مشروع موازنة العام الحالي، أن أرقام هذه الموازنة أتت على قياس مؤتمر «سيدر»، وأن الحكومة التزمت كلياً بما تعهدت به أمام الدول المانحة والصناديق والمؤسسات المالية، ولذا، فإن موعد إفادة لبنان من تقديمات مؤتمر «سيدر» الأول قد بات قريباً، ومرحلة النهوض من الأزمة الاقتصادية ستنتقل في غضون وقت قصير. وكشفت هذه الأوساط، أن المشروع الذي خرج من حلقة الإشتباك السياسي، سيخضع بالطبع لقراءة ومراجعة في اللجان النيابية المشتركة والمجلس النيابي قبل صدوره بقانون، لكنه لن يتعرّض لأي تعديلات جوهرية، وخصوصاً أن المهل الزمنية تضغط في اتجاه الإسراع بإصدار الموازنة في غضون أيام أو أسابيع معدودة.

وإذا لاحظت هذه المصادر، أن تراجع العجز من ٤,١٪ في العام ٢٠١٨ إلى ٥,٧٪ في العام ٢٠١٩، يتماشى مع متطلبات المجتمع الدولي والدول المانحة بشكل خاص، أكدت أن الضرائب غير المباشرة التي تم إقرارها، ستشمل كل فئات المجتمع، ولن تقتصر على طبقة أو فئة دون أخرى، وبما في ذلك قطاع الموظفين والعمال، وفي كل القطاعات من دون استثناء، ذلك أن الإصلاح لا يمكن أن يجيد عن أحد، على الرغم من حرص الحكومة بغالبية مكوناتها على عدم المساس بالأجور وبالقدرة الشرائية لدى المواطنين.

ومن هنا، فقد رفضت الأوساط نفسها، كل ما يتم التداول

GET THE  
1% CASHBACK  
PRIVILEGE  
VALID ALL YEAR LONG



TAC APPLY

1270  
bankmed.com.lbbankmed  
مجموعة البحر المتوسط